ولكنه قدس سره اراد بهذا الكلام ايضا التنبيه على عدم التنافي فى المتوهم من هذا الكلام
المشتمل على عدم اعتبار زيادة الاعتناء والكلام السابق في تخصيص تعريف النوع بالنوع
المشتمل على عدم اعتبار زيادة الاعتناء بعموم قواعد الفن ووجه عدم التنافي ان هذا الكلام
في التقسيم وذلك في التعريف لا يقال اعتبار زيادة الاعتناء في التقسيم يستلزم اعتبارها في
التعريف المستفاد منه لانا نقول الكلام في اعتبارها قصدا لا ضمنا قوله معنى ان الاستدلال
هذا الكلام اشارة الى انه يجوز ان يكون اضافة المطارح الى الاذكياء من قبيل الاضافة الى
الفاعل فيكون الاذكياء مطارحين والمطروح فيما بينهم هو الاستدلال المذكور وافكارهم وهو
الاستدلال المذكور هو المطروح عليه وعلى هذا يكون هذا الكلام كناية عن دقة هذا الاستدلال
المستلزمة لزيادة اعتناء الاذكياء عادة المستلزمة لالقاء الاستدلال المذكور فيما بينهم
وطرح افكارهم عادة فهو من قبيل ذكر اللازم وارادة الملزوم ويجوز ان يكون من قبيل الاضافة
الى المفعول فيكون الاذكياء مطروحين موقعين في الغلط في هذا الاستدلال قوله واما في الاجزاء
المحمولة فلا لانها اجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي الظاهر ان مراد المستدل بوجوب
الاحتياج اعم من وجوب الاحتياج في الذهن او في الخارج وهو فالسند المذكور اعني قوله لانها
اجزاء ذهنية لا تمايز بينها في الوجود الخارجي فقط لا يصلح سندا للمنع المذكور لانه اعم منه مطلقا
والسند يجب ان يكون اخص او مساويا للمنع نعم يصلح سندا لمنع وجوب الاحتياج في الخارج
لكن المدعى اعم قال الشارح [illegible] على الجوهر [illegible] متساويين فاحدهما ان كان
عرضا او صادقا عليه العرض يتقوم الجوهر بهما وهو باطل [illegible] بالعرض

فهو محال وفيه انه ان كان الجزء العرضي قائما بالجزء الجوهري فالاستحالة المذكورة ممنوعة لان
المجموع من حيث المجموع لا احتياج له في وجوده الى محل يقوم به والجواب عنه ان الكلام في الاجزاء
المحمولة من المحال ان يصدق الجوهر على ما يصدق عليه العرض وبالعكس وان كان احدهما جوهرا
اي او صادقا عليه الجوهر فاما ان يكون الجوهر اما الجوهر الكلي او نفس الجوهر الجزء فيلزم
ان يكون الكل نفس جزئه وانه محال بديهة او داخلا فيه او يكون الجوهر الكل داخلا في الجوهر الجزء وهو ايضا
محال للزوم تركب الجوهر الجزء من الجوهر الكل ايضا من نفسه ومن غيره لان كلا منهما جزء للآخر وجزء
الجزء جزء والشيء تركب الشيء من نفسه وغيره باطل بديهة او خارجا عنه فيكون عارضا له بمعنى
الخارج المحمول لا العارض المقابل للجوهر كيف والمفروض انه لا يكون شيء من الامرين المتساويين
عرضا مقابلا للجوهر يعلم ذلك من الترديد والكلام على اختيار الشق الثاني لكن المستدل
اما حمله على العارض المقابل للجوهر بسبب الاشتراك اللفظي والذهول عن قرينة او
عن العارض بمعنى الخارج المحمول مشاركا للعارض المقابل في الحكم المذكور وعلى الاول حمل قدس سره
كلام المستدل او عرض عليه المنع سندا ويمكن الكلام على هذا الدليل بالنقض الاجمالي ايضا
بان يقال هذا الدليل بجميع مقدماته غير صحيح لانه في الجوهر المركب من الجنس والفصل
كالانسان مع تخلف المدلول عنه ووجه الجري ظاهر وكذا تخلف المذكور قال الشارح في اللازم
اما لازم الوجود اي الوجود الخارجي محققا او مقدرا فقط كالسواد للحبشي فانه لازم الوجود
والتشخص والمراد الوجود الخاص [illegible] السواد [illegible] الوجود
لكن [illegible] الموصوف [illegible]

Copyright (c) King Saud University